اقتصاد

ضريبة النقد الأجنبي «توحّد» ليبيا

طرابلس ـ **أسامة علي**

برزت في ليبيا، يوم الأحد، مطالبة رئيس المجلس الرئاسي محمد المنفي ورئيس حكومة الوحدة عبد الحميد الدبيبة ورئيس المجلس الأعلى للدولة محمد تكالة المصرف المركزي بضرورة تنفيذ أحكام القضاء الصادرة بشأن إلغاء الضريبة المفروضة على مبيعات النقد الأجنبي، حيث اتفق القادة الثلاثة، خلال اجتماع في طرابلس، على ضرورة دعم اللجنة المالية العليا، المشكلة في يوليو الماضي من ممثلي الأطراف الليبية، لتنظيم الإنفاق الحكومي، وإجراء التعديلات اللازمة عليها لضمان أداء مهامها، وتوجيهها لزيادة الإفصاح والشفافية عن كافة المصروفات الحكومية. وكانت عدة محاكم ليبية، من بينها محكمة جنوب طرابلس والزاوية ومصراتة وبنغازي، أصدرت أحكاما بوقف تنفيذ قرار مجلس النواب زيادة الضريبة على بيع العملات الأجنبية، إلا أن مجلس النواب والبنك المركزي لم يتجاوبا مع أحكام القضاء. ولقي القرار رفضاً واسعاً في الأوساط الليبية على خلفية تداعياته، وأولها زيادة الأعباء المعيشية على المواطن بسبب ارتفاع الأسعار، وشكوكاً أيضاً حول الأسباب الحقيقية وراء إصداره، حيث بادر البنك المركزي إلى سرعة تنفيذ القرار بتعميمه على المصارف التجارية التي بدأت في تنفيذه على الفور. وكان محافظ البنك المركزي الصديق الكبير قد علل مقترحه الذي قدمه الى مجلس النواب بالظروف التي يمر بها البنك المركزي في صعوبة توفير احتياجات السوق من النقد الأجنبي، في ظل تزايد حجم الانفاق العام وبلوغه مستوى 165 مليار دينار خلال العام 2023، مع وجود «إنفاق موازٍ مجهول المصدر وعدم وضوح حجم الإنفاق العام لسنة 2024»، معتبراً أن ذلك «ولّد مزيداً من الضغط على زيادة الطلب على النقد الأجنبي وعدم توفر الإيرادات الكافية لمواجهة هذا الطلب خلال عام 2024، خصوصاً في ظل بلوغ عرض النقود مستوى 140 مليار دينار ووجود أرصدة أخرى بمصرف ليبيا المركزي للمؤسسة الوطنية للنفط بقيمة 10 مليارات دينار وأخرى مخصصة لمشروعات التنمية بقيمة 10 مليارات دينار سيجري تنفيذها خلال عام 2024»، بحسب نص المقترح الذي نشرته وكالة الأنباء الليبية.

وفي حين قارن الكبير بين حجم الايراد النفطي، وهو الإيراد الأساسي لخزينة الدولة، وبين مستويات الإنفاق والعجز المتزايدة، لتأكيد مشروعية مقترحه، يقول الأكاديمي وأستاذ التمويل والاستثمار محسن بن عمران، لـ«العربي الجديد»، إنها «تبريرات مقبولة بالرجوع إلى لغة الأرقام التي تحدث بها المحافظ وبالنظر الى واقع الاقتصاد الليبي»، لكنه في ذات الآن يرجح وجود أسباب أخرى على علاقة بالصراع القائم في البلاد. ويشير إلى أن المحافظ اقترح، لحل الإشكالية المتعلقة بالإنفاق وحجم الموارد، ثلاثة أمور وهي: إقرار ميزانية موحدة في البلاد، ومعالجة الانفاق الموازي مجهول المصدر، وتوحيد الحكومة لتوحيد الإنفاق، «وكلها تصب في خانة الصراع السياسي والانقسام الحكومي».

(الأناضول)

تراجع مبيعات «هيونداي موتور»

قالت شركة «هيونداي موتور» أكبر شركة لصناعة السيارات في كوريا الجنوبية، أمس الاثنين، إن مبيعاتها في يونيو/ حزيران انخفضت بنسبة 6,3% مقارنة بنفس الفترة من العام السابق، بسبب تباطؤ المبيعات المحلية. وقالت الشركة في بيان لها إنها باعت 375 ألفا و167 سيارة في يونيو. وانخفضت المبيعات المحلية بنسبة 14,8% من 70 ألفا و163 وحدة إلى 59 ألفا و804 وحدات خلال الفترة المذكورة، بينما تراجعت المبيعات الخارجية بنسبة 4,4% من نحو 305 آلاف وحدة إلى 291 ألفاً و712 وحدة.

حسب وكالة أنباء كوريا الجنوبية «يونهاب»، قال مسؤول في شركة «هيونداي موتور» إن الشركة ستطلق سيارتها الصغيرة الجديدة «كاسبر» الكهربائية والرياضية متعددة الاستخدامات في النصف الثاني من العام.

لقطات

مصر: مصانع أسمدة تعاود وقف الإنتاج

قالت الشركة القابضة المصرية الكويتية، في بيان للبورصة المصرية امس، إن شركة الإسكندرية للاسمدة التابعة، اوقفت مصانعها بسبب ازمة نقص إمدادات الغاز. واضافت الشركة في البيان وفقا لصحيفة «البورصة» الاقتصادية المحلية، أنه نظرًا لظروف تشغيلية طارئة بالشبكة الإقليمية للغاز بالتزامن مع زيادة الاستهلاك نتيجة ارتفاع درجات الحرارة، تم إيقاف إمداد الغاز الطبيعي لشركة الإسكندرية للاسمدة. واعلنت ابو قير للاسمدة مع ثلاث شركات كبرى اخرى في قطاع الاسمدة والكيميائيات هي موبكو وسيدي كرير للبتروكيميائيات وكيما، الاسبوع الماضي وقف الإنتاج بسبب نقص الغاز الطبيعي الذي يشكل أحد مدخلات الإنتاج الرئيسية.

المركزي العُماني يصدر أذون خزانة

اصدر البنك المركزي العُماني اذون خزانة حكومية لاجلين مختلفين بقيمة إجمالية 15 مليون ريال (38,85 مليون دولار). واوضح المركزي، في بيان على موقعه الرسمي، أن الإصدار الاول بقيمة 3 ملايين ريال، لاجل 28 يوماً، بدءاً من غد الاربعاء، وحتى 31 يوليو/ تموز الجاري.

وحسب المركزي، بلغ متوسط السعر المقبول 99,64 ريالا لكل 100 ريال، وكان هو اقل سعر مقبول لكل 100 ريال، وبلغ متوسط سعر الخصم 4,69286%، ومتوسط العائد 4,70981%. وكان الإصدار الثاني بقيمة 12 مليون ريال، تمثل إجمالي الإصدار المطروح لأجل 91 يوماً، بدءاً من غد الاربعاء وحتى 2 اكتوبر/ تشرين الاول المقبل.

الكويت: الموافقة لـ«التجاري» على إصدار سندات

حصل البنك التجاري الكويتي على موافقة بنك الكويت المركزي النهائية على طرح الإصدار الثاني بقيمة لا تتجاوز 50 مليون دينار من برنامج إصدار سندات مساندة ضمن الشريحة الثانية لراس المال. وقال «التجاري» بحسب بيان لبورصة الكويت، أمس الاثنين، إنه لا يوجد أثر مالي لذلك في الوقت الحالي، وفي حالة الإصدار يترتب تنويع قاعدة راس المال ودعم أصول البنك.

يُشار إلى أن «التجاري» حصل أول من أمس على موافقة هيئة اسواق المال على ما ورد في نشرة الاكتتاب الخاص لإصدار وطرح السندات المساندة. وكان «التجاري» اعلن في يونيو/حزيران الماضي حصوله على موافقة بنك الكويت المركزي المبدئية على طرح الإصدار الثاني.

المغرب: دعوات لحماية الأسر من الغلاء

الرباط ـ **مصطفى قماس**

يتخوف مراقبون من أن تفضي زيادة الطلب على سلع وخدمات في فصل الصيف إلى ارتفاع الأسعار التي تثقل على القدرة الشرائية للأسر رغم انخفاض التضخم، ما يدفع الجامعة المغربية لحقوق المستهلك إلى الدعوة إلى ضبط السوق وحماية الأسر من الغلاء. وينتظر في سياق مرتبط في الصيف بالعطل السنوية وعودة أكثر من ثلاثة ملايين من المغتربين، أن ترتفع من جديد أسعار سلع أساسية مثل الخضر والفواكه والخدمات المرتبطة بالسفر إلى المدن الساحلية مثل الفنادق والمطاعم. ولم يغب عن انتباه أسر ومراقبين ارتفاع أسعار بعض الفواكه بعد عيد الأضحى، مثل البطيخ والتفاح والمشمش، ما اعتبره البعض مواصلة للزيادات التي طاولت الأضاحي بمناسبة عيد الأضحى الأخير. وسجل مراقبون ارتفاعا غير مسبوق لأسعار تين الصبار، حيث تتراوح بين أربعة وثمانية دراهم للثمرة الواحدة، بعدما كانت في السابق لا تتعدى درهمين. نفس الملاحظة تسري على الكرز الذي بلغ سعره في سوق التجزئة 80 درهماً. وعادت الجامعة المغربية لحقوق المستهلك إلى دق ناقوس الخطر حول ارتفاع الأسعار الذي يشهده المغرب، داعية إلى إحداث مؤسسة خاصة بالاستهلاك بالمغرب، بما يفضي إلى تجاوز تعدد المؤسسات التي تتدخل لمراقبة السوق. واستنكرت الجامعة الزيادة غير المشروعة في السلع الاستهلاكية في المغرب، والتي لا تتناسب، في تصورها، مع جودة وسلامة السلع والسياق العالمي والمناخي، متسائلة حول اللامبالاة التي تتعاطى معها الحكومة والمؤسسات الرقابية التي يفترض فيها حماية المستهلك مع هذه الوضعية. ويذهب نائب رئيس الجامعة المغربية لحقوق المستهلك، محمد العربي، إلى أن التساؤلات التي تطرح تتعلق بالحدود التي يمكن أن يبلغها ارتفاع الأسعار، وهو التساؤل الذي فرضته الزيادات التي شهدتها الأضاحي بمناسبة عيد الأضحى. ويوضح في تصريح لـ«العربي الجديد» أن أسعار سلع أخرى ارتفعت بعد العيد، ما يقتضي التدخل من قبل السلطات المعنية بهدف ضبط السوق وحماية المستهلك، وهو ما يعيد طرح مسألة وضع مؤسسة تعنى بالاستهلاك في ظل تعدد المتدخلين في مجال مراقبة السوق والاستهلاك. ويتجلى أن الشكوى من ارتفاع الأسعار في المغرب تأتي في سياق انخفاض حاد للتضخم الذي يحوم حول 0,4% في مايو/ آيار الماضي، حسب بيانات المذكرة الشهرية الصادرة عن المندوبية السامية للتخطيط حول مؤشر الأثمان عند الاستهلاك.

مصر ومليارات أوروبا... ما أشبه الليلة بالبارحة

مصطفى عبد السلام

يوم 15 مارس/آذار 2015، خرج علينا رئيس الحكومة المصرية حينذاك إبراهيم محلب قائلاً إن مصر وقعت خلال مؤتمر شرم الشيخ الاقتصادي عقوداً بقيمة 36,2 مليار دولار. تابع أنّه بموازاة العقود، وعدت أربع دول خليجية باستثمارات ومساعدات بقيمة 12,5 مليار دولار، كما حصلت مصر أيضاً على 5,2 مليارات دولار عبارة عن قروض ومساعدات قدمتها صناديق ومؤسسات دولية. كما وقعت عقود استثمار لتمويل مشاريع بقيمة 18,6 مليار دولار، هنا نحن نتحدث عن إجمالي استثمارات بقيمة 67,3 مليار دولار.

وفي اليوم التالي مباشرة، خرج علينا وزير الاستثمار المصري أشرف سلمان قائلاً إنّ مصر حصدت خلال مؤتمر شرم الشيخ، استثمارات بقيمة 175,2 مليار دولار. أما وسائل الإعلام فخرجت وقتها بعناوين باللون الأحمر تقول إنّ حصاد اليوم الثاني للمؤتمر بلغ 158 مليار دولار، وإنّ الحكومة نجحت في توقيع 31 اتفاقية ومذكرة تفاهم مع مؤسسات مالية وكيانات اقتصادية عالمية لضخ استثمارات في عدد كبير من المشروعات، تركزت أغلبها على قطاعات الطاقة والبترول والإسكان، بإجمالي استثمارات وصلت إلى 158 ملياراً و778 مليون دولار.

كانت الصحف دقيقة جداً في ذكر حصاد اليوم الثاني. ويوم 30 يونيو/حزيران 2024، كشف رئيس الوزراء المصري مصطفى مدبولي عن توقيع اتفاقيات مصرية أوروبية بـ72,6 مليار دولار في ختام مؤتمر الاستثمار المصري الأوروبي بالقاهرة يومي السبت والأحد. ذهب مؤتمر شرم الشيخ الذي حظي بدعم عالمي واقليمي واسع، ولم تصل إلى مصر سوى قروض سددتها في وقت لاحق، وجزء يسير من الاستثمارات والمنح، أما مذكرات التفاهم والاتفاقات والعقود فذهبت أدراج الرياح، ولا نعرف السبب الحقيقي وراء عزوف الأجانب عن ضخ الاستثمارات الضخمة التي وعدوا بها، هل الأسباب داخلية تتعلق بأداء الحكومة المصرية في ملف جذب الاستثمارات ووضع العراقيل أمامها من احتكارات ومزاحمة القطاع الخاص وزيادة كلف الإنتاج واضطرابات سوق الصوف وندرة الدولار وأزمات الطاقة؟ أم لأسباب خارجية تتعلق بالظروف الصعبة التي مر بها الاقتصاد العالمي بسبب جائحة كورونا والتضخم والحروب والقلاقل والمخاطر الجيوسياسية؟

اليوم، تأتي الاتفاقيات المصرية الأوروبية الضخمة المعلن عنها من قبل الحكومة المصرية لتعيد إلى الذاكرة حصاد مؤتمر شرم الشيخ، والزفة الضخمة التي صاحبته، وتطرح سؤالاً حول الضمانات المقدمة لتنفيذ تلك الاتفاقات وخروجها إلى النور حتى لا تتحول إلى حبر على ورق كما حدث في العام 2015.

مال وناس

مصر: غلاء الأدوية بنسب تصل إلى 150% مقابل توفيرها

قفزت اسعار الادوية بنسب تتراوح ما بين 80% و150%، بعد نجاح المستثمرين في فرض مطالبهم على الحكومة برفع الاسعار مقابل توفير الادوية

القاهرة ـ **عادل صبري**

قفزت أسعار الأدوية المحلية والمستوردة في مصر بنسب تتراوح ما بين 80% و150%، مع قصرها على المنتجات الحديثة من المصانع ومخازن المستوردين، وإلزام المنتجين بكتابة سعر الدواء على المنتج قبل خروجه إلى الموزعين والصيدليات، لتشكل القفزة الجديدة صدمة عنيفة لملايين المرضى خاصة من ذوي الأمراض المزمنة في ظل ضعف القدرة الشرائية على مجاراة غلاء أسعار كل السلع والخدمات. جاءت القفزة الجديدة في سعر الأدوية بعد مفاوضات طويلة بين شركات إنتاج الأدوية والحكومة استغرقت نحو 47 شهراً، وانتهت بفرض مستثمري الصناعات الدوائية إرادتهم عليها، والفوز بموافقة هيئة الدواء الحكومية على زيادة أسعار الدواء المحلي والمستورد، مقابل توفيره للأسواق، وفق الزيادة المعلنة رسمياً بقيمة الدولار، وارتفاع تكاليف الإنتاج والجمارك، مع وضع هامش ربح يحمي استثماراتهم من أخطار التراجع المستمر بقيمة الجنيه، وارتفاع معدلات التضخم. ووفق مصادر عاملة في قطاع إنتاج الأدوية، « تشمل الزيادة نحو 1000 صنف دوائي، من بين ثلاثة آلاف صنف تقدمت بها شركات الإنتاج وتوزيع الأدوية المحلية والمستوردة»، أتت الزيادة الهائلة في أسعار الأدوية مدفوعة بارتفاع تكلفة الإنتاج والتشغيل وتراجع الجنيه أمام الدولار، وفقاً لمصادر في غرفة الصناعات الدوائية في اتحاد الصناعات.

صدمة الزيادات الكبيرة

اطلعت «العربي الجديد» على قوائم الزيادة بأسعار توريد الأدوية وفقاً للأسعار الجديدة، في عدد من الصيدليات التابعة لأفراد وشركات تشارك في ملكيتها جهات سيادية. عبر أعضاء في نقابة الصيادلة عن صدمتهم من الزيادة الكبيرة في أسعار الدواء، وأخبروا «العربي الجديد» أنّ الزيادة في أسعار المضادات الحيوية بلغت نحو 100% للمنتج المحلي و150% للمستورد، بالتوازي مع زيادة أسعار نحو 1000 صنف دوائي آخر، مشيرين إلى زيادة سعر علبة المضاد الحيوي من معدل 86 جنيها للعلبة إلى 186 جنيهاً، ودواء كونكور للقلب من 40 إلى 60 جنيهاً (الدولار = نحو 48 جنيهاً)، شملت الزيادة علب لبن الأطفال التي ارتفعت من 80 إلى 220 جنيهاً دفعة واحدة، وتضاعفت أسعار كافة أدوية السكر والضغط وقطرات العين والأنف والجرب زهيدة الثمن، وفقاً لقوائم البيع المعروضة من كلّ شركة. أكدت مصادر في نقابة الصيادلة أن الارتفاع المفاجئ في سعر الأدوية يعرض الصيادلة لمشاكل كبيرة مع الجمهور، الذي أصبح غير قادر على دفع تكلفة العلاج، ويبحث عن بدائل رخيصة، باستخدام الأعشاب والأدوية الشعبية والمنتشرة في الأسواق بعيداً عن الرقابة الصحية والرسمية. ولفتت إلى أن حرص المنتجين على التحكم بكميات الأدوية في الأسواق وتحجيبها في الصيدليات، يسبب خسائر فادحة للصيادلة، الذين يعانون من صعوبة الحصول على الدواء، وبالتالي، يحاول الصيادلة إقناع المستهلكين بأنّ الأسعار الجديدة مفروضة عليهم من جانب الشركات وبموافقة الجهات الرسمية في الدولة وليست منهم.

بدء التطبيق على المنتجات الحديثة

بدأ تطبيق الزيادة الجديدة على المنتجات الحديثة المسلّمة منذ يومين بالصيدليات، على أن يظل المنتج الموجود بالأسواق عند مستوياته القديمة، لحين نفاد الكميات الموجودة على رفوف البيع. طلبت هيئة الدواء من كل شركة كتابة السعر الجديد للدواء على كل علبة منتجة اعتباراً من أول يوليو/ تموز الجاري، في محاولة للسيطرة على المضاربة في سعر الأدوية. استبقت بعض الصيدليات قرار رفع الأسعار من قبل الشركات وعدلت تسعير بعض المنتجات المطلوبة بالسوق، وفقاً للسعر الجديد لكل دواء، ما دفع هيئة الدواء إلى إصدار تحذير بإغلاق أي صيدلية مخالفة لتسعير الأدوية وفقاً للقوائم المعتمدة بشركات الإنتاج، مع تحويل المدير المسؤول للنيابة العامة. فشلت المفاوضات بين الحكومة والمصنعين، مع إصرار هيئة الدواء الحكومية خلال المفاوضات على زيادة سعر الأدوية في حدود 20% - 30%، وفي حدود 150 صنف دواء فقط، وهو ما رفضته الشركات، التي طلبت أن تحدد الزيادة وفقاً لآليات سعر الصرف والتكلفة، بما لا يقل عن 50% من سعر الأدوية، والسماح للشركات بخفض الإنتاج للأدوية الأكثر طلباً، المتعلقة بمرضى القلب والسكر والضغط، والفشل الكلوي والأعصاب، والتي ترفض الحكومة المساس بأسعارها منذ سنوات. كبحت شركات تصنيع وتجارة الأدوات إنتاج واستيراد نحو 1200 صنف دواء على مدار الأشهر الماضية، بسبب شح الدولار خلال عامي 2022-2023، أعقبته زيادة في قيمته بلغت نحو 40% في مارس/آذار 2024.

فوضى سوق الأدوية

اختفت الأدوية من المستشفيات العامة والتأمين الصحي بالتدريج، ما دفع المرضى للبحث عن الدواء عبر الصيدليات وشركات التسويق الخاصة التي تروج منتجات مرتفعة السعر عبر وسائل التواصل الاجتماعي. أدت الظاهرة إلى فوضى في سوق الدواء، بينما تزداد معاناة المواطنين في طوابير الحصول على العلاج من المستشفيات العامة والتابعة للتأمين الصحي والصيدليات الحكومية المحدودة وسط القاهرة.

18

تخصص الحكومة المصرية نحو 18 مليار جنيه من الموازنة العامة، لدعم مشتريات الأدوية للمستشفيات العامة والتابعة للتأمين الصحي، خلال العام المالي الحالي 2024/ 2025.

مصنع دواء في مصر حيث يشتكي المستهلكون من زيادة التكلفة (زياد أحمد/Getty)

اليمن

هروب استثمارات المغتربين إلى الخارج

عدن ـ **محمد راجح**

طاولت تداعيات الحرب في اليمن التحويلات المالية واستثمارات المغتربين التي تعد أهم مورد اعتمد عليه هذا البلد طوال سنوات الصراع السابقة. ويتزامن ذلك مع تدهور بيئة الاستثمارات وهروب رؤوس الأموال خارج اليمن الذي يشهد ارتفاعا كارثيا في مستويات الفقر والبطالة والجوع. وتوثق تقارير وبيانات حديثة انخفاض استثمارات المغتربين في اليمن في مقابل ارتفاعها في دول الاغتراب مثل السعودية التي تستوعب أكبر عدد من المغتربين اليمنيين، إذ حلّ اليمنيون بالمرتبة الثانية بعد المصريين الذين استحوذوا على 30% من تراخيص الاستثمار في السعودية خلال الربع الأول من العام 2024، بحسب تقرير «راصد» عن الاقتصاد والاستثمار السعودي الذي تصدره وزارة الاستثمار السعودي. ووصل إجمالي عدد تراخيص الاستثمار الممنوحة في السعودية خلال هذه الفترة 3175 رخصة حصل اليمن منها على 346 تصريحا أو ترخيصا استثماريا، بعد مصر مع 950 ترخيصا. يتوقع أستاذ الاقتصاد في جامعة صنعاء، والمسؤول السابق في وزارة التخطيط والتعاون الدولي اليمنية، مطهر العباسي، ارتفاع أعداد التراخيص لمشاريع استثمارية لليمنيين في السعودية في حال استمرت وتيرة التراخيص بهذا الشكل، إذ من الممكن أن ترتفع إلى حوالي 1400 ترخيص خلال هذا العام، إضافة إلى الأعوام السابقة. ويؤكد العباسي لـ«العربي الجديد»، أن ذلك مؤشر واضح على وضعية البيئة الاستثمارية في اليمن ووضعية البلاد بشكل عام في ظل هذه الظروف الناتجة عن الحرب والصراع، وانتهاج الأطراف في صنعاء وعدن سياسات عبثية وتدميرية ضيقت الخناق على القطاع الخاص والمستثمرين ورؤوس الأموال الوطنية. ويجمع خبراء اقتصاد، على أن اليمن أصبح بيئة طاردة للمستثمر اليمني، بسبب الحرب والسياسات الخاطئة تجاه القطاع الخاص التي تتبعها أطراف الصراع، مقابل محفزات وتسهيلات تقدمها دول أخرى تشكل ملاذا آمنا للمستثمرين اليمنيين في السياق، يضع رئيس مؤسسة المهاجر (منظمة أهلية يمنية)، مندعي ديبان، في تصريح لـ«العربي الجديد»، ثلاثة أسباب لعزوف المغتربين اليمنيين في الخارج عن الاستثمار في بلدهم، أولها الاضطراب السياسي في اليمن وعدم وضوح الرؤية لمستقبل البلاد وتأثير ذلك السلبي على الاستثمار. يتمثل السبب الثاني بحسب ديبان، في التسهيلات التي قدمتها دول المنطقة التي تستوعب مهاجرين ومغتربين يمنيين، إذ يشير هنا إلى تسهيلين اثنين، أحدهما يتعلق بالاستثمار، والثاني بتسهيل عمليات الإقامة والتجنيس. ويرتبط السبب الثالث بمشكلة انقسام الريال اليمني والتداول النقدي، وهنا يشدد رئيس مؤسسة المهاجر اليمنية على ضرورة ضبط سعر صرف العملات الأجنبية ووقف تدهور العملة المحلية لتشجيع الاستثمار في كل من صنعاء وعدن. ويتطرق الباحث الاقتصادي جمال حسن العديني، إلى تشكل طبقات ونخب جديدة في اليمن تستند إلى أطراف الصراع وتتمتع بنفوذ كبير في الهيمنة الاستثمارية والتمدد الاقتصادي على حساب القطاع الخاص التقليدي ورؤوس الأموال الوطنية. كما يشير العديني إلى مشكلة الوضع الراهن في اليمن واحتدام الصراع الاقتصادي منذ مطلع العام الجاري 2024، والذي رافقته حالة من عدم اليقين وهي مشكلة تؤدي إلى تقويض الاستثمارات وتخوف رؤوس الأموال أو بقائها في محل وجودها مثل وضع المغتربين في الخارج.

واجه الاقتصاد اليمني والقطاع الخاص في البلاد تحديات وخسائر فادحة طوال الأعوام الماضية من عمر الحرب والصراع، شملت الدمار الكلي أو الجزئي للعديد من المنشآت الصناعية والزراعية والخدمية، وتدمير الجسور والطرق الرئيسية بين المدن، وتوقف خدمات شبكة منظومة الكهرباء عن معظم المدن والمناطق، إضافة إلى تدمير البنية التحتية لعدد من المطارات والموانئ البحرية، وفرض القيود والحصار على التجارة الداخلية والخارجية، وتراجع دور البنوك في تسهيل حركة التجارة والاستيراد.

تدهور بيئة الاستثمار انعكس سلبا على الاقتصاد اليمني (فرانس برس)

أخبار العرب

الكويت تدعم اليمن بثلاث طائرات مدنية

كشف رئيس مجلس القيادة الرئاسي اليمني رشاد العليمي عن قيام الكويت بدعم اليمن بثلاث طائرات مدنية ومحركين، وذلك بناء على رسالة سابقة منه إلى أمير الكويت الشيخ مشعل الأحمد الجابر الصباح. وأبلغت الحكومة الكويتية نظيرتها اليمنية، الأحد، بصدور التوجيهات بالموافقة على طلب سابق من العليمي، إلى أمير دولة الكويت، بشأن دعم إعادة تأهيل قطاع النقل الجوي عبر شركة الخطوط الجوية اليمنية، وذلك بالموافقة على منح «عدد ثلاث طائرات ومحركين». وجاء الدعم الكويتي لليمن عقب أيام فقط من قيام جماعة الحوثيين بالاستيلاء على أربع طائرات تابعة للخطوط الجوية اليمنية واحتجازها مع طواقمها الملاحية والفنية في مطار صنعاء، الخاضع لسيطرة الجماعة، ومنع عودة الطائرات لاستكمال نقل الحجاج اليمنيين العالقين في السعودية. وشكّل مجلس القيادة الرئاسي لجنة حكومية برئاسة رئيس الحكومة أحمد عوض بن مبارك وعضوية الجهات المعنية، لإدارة الأزمة واتخاذ الإجراءات اللازمة بمنع استخدام الطائرات من قبل الجماعة.

احتجاز شاحنات اردنية في سورية

يحتجز مزارعون في محافظة السويداء، جنوبي سورية، منذ نحو أربعة أيام، ثلاث شاحنات نقل أردنية، للمطالبة بتسديد مستحقاتهم من ثمن فواكه قاموا بتصديرها إلى الأردن منذ عام 2022. وبحسب بيان صدر عن المزارعين الذين احتجزوا الشاحنات الأردنية في منطقة ظهر الجبل شرقي السويداء، الأحد، ادّعى المزارعون أن لهم حقوقاً مالية تزيد قيمتها عن 90 ألف دينار أردني، وقد تخلف ثلاثة تجار أردنيين عن تسديدها، ونقضوا عدة اتفاقات لتسليم الأموال، بحسب رواية المزارعين. وأوضح البيان أن التجار المذكورين عملوا على مماطلتهم في تسديد الأموال المستحقة، ثم قاموا أخيراً بتجاهل اتصالاتهم. وأكدوا أن جميع محاولاتهم للتواصل مع الجهات المعنية في الأردن لم تصل إلى أي نتيجة، كما أوضحوا أن هذه الأموال هي ثمن برادات تفاح وليمون جرى تصديرها في أعوام 2022 - 2024.

تقارير عربية

إسواف

مدن سكنية ضخمة في العراق لمواجهة الاكتظاظ السكاني

بغداد ـ **صفاء الكبيسي**

تعمل الحكومة العراقية على إنشاء مدن سكنية ضخمة في مدن مختلفة من البلاد، ضمن خططها للتخفيف من أزمة السكن التي تعد واحدة من الأزمات المعقدة التي لم تكن للحكومات السابقة جدية بوضع الخطط المطلوبة للحد منها، وسط تفاؤل بنجاح الاستراتيجية الحكومية الجديدة وأن تكون خطوة للتخفيف من الاكتظاظ السكاني في البلاد. وأطلقت الحكومة وعودا قبل عدة أشهر، ببناء مدن سكنية خارج مركز العاصمة بغداد، مؤكدة وضع حلول للأزمة، وقد وافق مجلس الوزراء في وقت سابق على إحالة مشاريع أربع مدن سكنية جديدة على شركات أجنبية ومحلية مختصة، هي الجواهري في بغداد، والغزلاني في نينوى، والجنائن في بابل، وضفاف في كربلاء، وقد تم بالفعل وضع حجر الأساس لهذه المدن التي تتخطى مجموع وحداتها السكنية مئات الآلاف. في هذا الإطار بدأت الحكومة الأسبوع الماضي، الأعمال التنفيذية في الطريق المؤدي إلى مدينة (علي الوردي) السكنية الجديدة، ضمن خططها الهادفة إلى بناء العديد من المدن السكنية الضخمة الجديدة. وتمتد المدينة الجديدة، التي حملت اسم عالم الاجتماع والمفكر العراقي الراحل علي الوردي، على مساحة 61 مليون متر مربع إلى الجهة الجنوبية الشرقية من العاصمة بغداد، وستوفر 120 ألف وحدة سكنية متنوعة، فضلا عن المنشآت الحضرية والمساحات الخضراء ووسائل المدن الذكية التكنولوجية، مع مراعاة المعايير المتقدمة في الاستدامة والحفاظ على البيئة.

عدد سكان بغداد مرشح للارتفاع إلى نحو 11 مليون نسمة

التغلب على الاكتظاظ السكاني

في تعليقه على هذه التطورات، أكد المهندس حيدر الخفاجي من هيئة تنفيذ المدن الجديدة بوزارة الإسكان العراقية، أن «مشاريع المدن السكنية ستقضي على نسبة كبيرة من أزمة السكن، خاصة في العاصمة بغداد»، مبينا لـ«العربي الجديد»، أن «الدراسات والإحصائيات تؤشر الى أن الاكتظاظ في بغداد سيصل إلى نحو 11 مليون نسمة، وهو رقم خطير ما دفع الحكومة الى وضع الخطط اللازمة لتلافي تأثيراته». وأضاف الخفاجي، أن «تراكمات إهمال ملف السكن من قبل الحكومات السابقة تسببت بهذا التضخم السكاني الكبير»، معتبرا أن «مدينتي علي الوردي والجواهري في أطراف بغداد ستكونان مدنا متكاملة الخدمات، وبتخطيط استراتيجي بعيد المدى، خاصة مع اختيار الموقع، الذي يخفف من الضغط السكاني على قلب العاصمة». وأشار إلى أن «بغداد ستشهد إنشاء مدن محاذية لها في الأطراف ستتضمن نحو 200 ألف وحدة سكنية، ضمن الاستراتيجية الجديدة التي وضعتها الحكومة، التي تتضمن إنشاء 52 مدينة سكنية مستدامة في وسط وجنوبي البلاد، وهي تمثل الحلول الأنجح للاكتظاظ السكاني». وتؤكد الإحصائيات الحكومية الرسمية، أن 9% من سكان العراق يسكنون في عشوائيات «بيوت من صفيح شيدت بطرق غير نظامية على أراض مملوكة للدولة»، بسبب عدم قدرتهم على تأمين سكن مناسب. وكانت الحكومة السابقة قد أطلقت مشروع «داري» لمنح العاطلين من العمل قطع أراض سكنية ومن ثم دعمهم لبنائها، لكن المشروع لم ينفذ، على الرغم من أن الآلاف العراقيين تقدموا له وبذلوا جهدا ووقتا ومراجعات للدوائر الحكومية للحصول على قطعة أرض.

بدء تنفيذ المدن السكنية

الثلاثاء الماضي، أطلق رئيس الوزراء محمد شياع السوداني، الأعمال التنفيذية في الطريق المؤدي إلى مدينة (علي الوردي) السكنية الجديدة، ووفقا لبيان للمكتب الإعلامي لرئيس الوزراء فإن «الأعمال التنفيذية للطريق تمتد من أطراف بغداد إلى مدينة علي الوردي السكنية الجديدة في ناحية النهروان جنوب شرق بغداد، ويتضمن العمل إنشاء طريق رابط للمدينة الجديدة، بمسار يحقق أفضل المتطلبات التصميمية، ويؤمن انسيابية المرور للمدينة الجديدة من خلال ربطه بالطرق الرئيسية والحلقية». واكد البيان أن المدن السكنية الجديدة تشكل بمجموعها أساساً للحلول التي تعتمدها الحكومة لمواجهة الزيادة السكانية، وتخفيف الضغط على الخدمات والكهرباء في مدينة بغداد، وضمن استهداف إحداث تطور في الحركة والنقل والتنمية في العاصمة». وأوضح البيان أن «مدينة علي الوردي ليست مجمعا سكنيا، إنما مدينة جديدة كبرى متكاملة الخدمات والفعاليات، ستضم ما يقرب من 110 آلاف وحدة سكنية، وأنها ستمثل، مع ما يحيط بها، محورا أساسيا لما يمكن تسميته محافظة جديدة، من حيث سعة الاستيعاب، وستجاور بغداد وتكون مكملة لها، وأكد الشياع إكمال حزمة من الإجراءات المعقدة لتهيئة انطلاق العمل فيها، وفي مقدمتها تهيئة الطريق إليها أولاً».

وحسب دراسة ميدانية سابقة عن عدد العقارات والوحدات السكنية في العراق للجهاز المركزي للإحصاء التابع لوزارة التخطيط العراقية، يبلغ عدد العقارات 4 ملايين و520 ألف مبنى ووحدة سكنية، وتشكل الشقق في مباني العمارات السكنية نسبة (23,9%)، فيما تشكل مباني الدور السكنية نسبة (76,1%)، منها (70,2%) في المناطق الحضرية ومراكز المدن، بينما تقع نسبة (29,8%) من هذه المباني ضمن المناطق الريفية في عموم العراق.

مجمع سكني قيد الإنشاء في بغداد (أحمد الربيعي/فرانس برس)

انتعاش بورصة قطر

أغلقت بورصة قطر تعاملات أمس الاثنين مرتفعة؛ والمؤشر تخطى الـ10 آلاف نقطة. زاد المؤشر العام بنسبة 0,42% ليصل إلى النقطة 10006,52؛ وليربح 42,04 نقطة عن مستوى أول من أمس. ودعم الجلسة ارتفاع خمسة قطاعات على رأسها التأمين بـ1,25%، وفي المقابل تراجع قطاعا النقل والاتصالات بـ0,29% و0,24%. على التوالي. وبشأن التداولات؛ ارتفعت السيولة إلى 404,44 ملايين ريال، مقابل 303,24 ملايين ريال أول من أمس، وارتفعت أحجام التداول 133,37 مليون سهم، مقارنة بـ116,75 مليون سهم في الجلسة السابقة، وجرى تنفيذ 16,39 ألف صفقة مقابل 9,98 آلاف صفقة أول من أمس. ومن بين 48 سهماً نشطاً، ارتفع سعر 28 سهماً في مقدمتها سهم «قطر» بـ2,05%.

الخليج

هل تتفوق الرياض في جذب الأثرياء؟

مسقط ـ **كريم رمضان**

تشهد المملكة العربية السعودية في الآونة الأخيرة تدفقاً متزايداً لأصحاب رؤوس الأموال الكبيرة، في إطار الجهود اتجاه المملكة نحو تنويع اقتصادها وجذب الاستثمارات الأجنبية، حيث رصدت نحو تريليون دولار لإقامة بنى تحتية متطورة، واطلقت سلسلة من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية ضمن رؤيتها 2030. وعزّا خبيرا اقتصاد في إفادة لـ «العربي الجديد»، الظاهرة إلى ما اعتبراه «ملاذاً آمناً للاستثمار المربح» في المملكة، التي باتت تمثل حجم السوق الكبيرة والمؤهلة لتدفق الزوار المستمر بالملايين سنوياً، فضلاً عن السياسات الاستقلالية المستقرة التي تتبناها المملكة حالياً في علاقاتها الدولية. كما أشار الخبيران إلى أن الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والمبادرات الطموحة، مثل مشروع نيوم ومشروع البحر الأحمر، تعزز من جاذبية السعودية وجهة استثمارية، رغم المنافسة القوية من إمارة دبي التي تتمتع ببيئة تجارية مرنة وبنية تحتية متطورة.

الملاذ الآمن

يشير الخبير الاقتصادي، رائد المصري، إلى أن التحول الاقتصادي الحاصل في المملكة العربية السعودية يرتبط برصد نحو تريليون دولار لإقامة بنى تحتية كاملة، على التوازي مع تبني إصلاحات على مستوى التشريعات ذات انعكاس على الاجتماع والثقافة والبنى الفوقية للمجتمع السعودي، بما يعزز من إيرادات قطاعات اقتصادية عديدة، على رأسها السياحة، بحسب ما صرح لـ «العربي الجديد»، ووفقاً لتقرير صادر عن وزارة السياحة السعودية، في مايو/أيار الماضي، استقبلت المملكة أكثر من 18 مليون سائح في الربع الأول من العام الجاري، بزيادة قدرها 15% عن الفترة نفسها من العام السابق، كما أعلنت الوزارة خططاً لافتتاح 315 فندقاً جديداً بحلول نهاية عام 2025. ورغم الانفتاح الكبير لدولة الإمارات العربية المتحدة، خاصة إمارة دبي، يرى المصري أن منافستها للسعودية في مضمار جذب رؤوس الأموال بات محصوراً بمستوى إعادة الدورة الاقتصادية وإنتاجها، خاصة في ظل اكتمال البنى التحتية والقطاعات الاقتصادية من الناحية الهيكلية، ما فتح المجال لهجرة أصحاب الملايين إلى المملكة العربية السعودية في الآونة الأخيرة. وسجل تقرير صدر في إبريل/نيسان الماضي عن شركة KNIGHT FRANK للاستشارات العقارية، زيادة بنسبة 35% في عدد المستثمرين الأثرياء الذين اشتروا عقارات في السعودية خلال عام 2023 مقارنة بعام 2022. ويؤكد المصري أن العديد من الشركات الكبرى تنقل عملها، أو جزءاً كبيراً من أعمالها، من الإمارات إلى السعودية، التي باتت تشكل «الملاذ الأمن والقوي والاستثماري المربح» لأنها «بلد صاعد على المستوى الاقتصادي، ولديها أريحية من ناحية التشريعات التي تضبط الاستثمارات وتحافظ على جذب المستثمرين، بحسب توصيفه. ويلفت المصري، في هذا الصدد، إلى أن السعودية بلد كبير ولديها تدفق من الزوار بالملايين سنوياً، وهي في حالة تجدد دائم على هذا المستوى، وإزاء ذلك، يرى المصري أن منطقة الخليج بانتظار دورة اقتصادية كاملة تعيد فيها ترتيب علاقات الإنتاج، خاصة في ظل فترة حروب ألغت المفاهيم الاقتصادية الكلاسيكية، ودفعت المنطقة إلى «مرحلة جديدة» بحسب تقديره. ويضيف المصري أن أحد الأسباب المهمة لتفوق السعودية في المنافسة على جذب أصحاب رؤوس الأموال الكبيرة يتمثل في اتجاه المملكة مؤخراً إلى «تحييد نفسها، عن مسارات الصراع والنزاع في المنطقة، بعد خروجها من حرب اليمن»، ومن ثم باتت تنتهج سياسات استقلالية مستقرة، وتوازن في علاقتها بين الشرق والغرب، وبين الصين وروسيا، وبين الولايات المتحدة الأميركية وأوروبا، ما شكل عامل توازن مهم بقية دول الخليج باستثمارات وتدفقات كبيرة تشجع النخب الاستثمارية والاقتصادية للانتقال برؤوس أموال كبيرة إلى المملكة.

مبادرات وإصلاحات

في السياق، يشير عميد كلية إدارة الأعمال في الجامعة الأميركية للتكنولوجيا في لبنان، بيار الخوري، إلى أن إمارة دبي تتمتع بامتيازات كثيرة تجعلها وجهة مختارة لأصحاب الملايين، على رأسها البيئة التجارية المرنة، الناتجة عن قوانينها التسهيلية التي تدعم ريادة الأعمال وتوفير بيئة مثالية لتأسيس الشركات، بحسب ما صرح لـ «العربي الجديد». ورغم تمتع دبي ببنية تحتية متطورة وحديثة تشمل المطارات العالمية والموانئ الرائدة، بالإضافة إلى شبكة مواصلات عامة متقدمة، ونمط الحياة الفاخر، مع خيارات ترفيهية وثقافية عالمية المستوى، ومرافق سياحية وسكنية عالية الجودة، إلا أن المؤشرات تشير إلى أن «الرياض قد تتقدم في هذا السباق» بحسب الخوري. ويعزو الخوري التفوق السعودي إلى مبادرات المملكة الطموحة وإصلاحاتها الجذرية، والتي تشمل التوسع في مجالات متعددة والاستثمار في رأس المال البشري والتكنولوجي.

أخبار العالم

توقعات زيادة الطلب ترفع اسعار النفط

ارتفعت أسعار النفط أمس الاثنين، مدعومة بتوقعات عجز في العروض ناجم عن ذروة استهلاك الوقود في فصل الصيف وتخفيضات أوبك+ في الربع الثالث. لكن الاتجاهات الاقتصادية المعاكسة وزيادة الإنتاج من خارج مجموعة أوبك+ حدت من المكاسب. وصعدت العقود الآجلة لخام برنت 33 سنتاً أو 0,4% إلى 85,33 دولاراً للبرميل في التعاملات المبكرة، كما زادت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي 32 سنتاً أو 0,4% إلى 81,86 دولاراً للبرميل. وارتفع الخامان نحو 6% في يونيو/ حزيران، حيث وصل سعر برنت عند التسوية إلى أكثر من 85 دولاراً للبرميل في الأسبوعين الماضيين، بعدما مددت مجموعة أوبك التي تضم منظمة البلدان المصدرة للبترول (أوبك) وحلفاءها معظم تخفيضاتها الكبيرة لإنتاج النفط حتى نهاية عام 2025.

«ويست جت» الكندية تلغي 77% من رحلاتها الجوية

ألغى أكثر من ثلاثة أرباع رحلات شركة الطيران الكنديّة «ويست جت» حتى أول من أمس، وفقاً لبيانات موقع «فلايت أوير»، بعد إعلان إضراب عمّال الصيانة المفاجئ لديها رغم تدخّل الحكومة الفدراليّة لتجنّب أيّ اضطراب خلال عطلة نهاية الأسبوع الطويلة التي تحتفل فيها البلاد بالعيد الوطني. وقالت شركة الطيران إنّه تمّ في المجموع إلغاء 832 رحلة، مما أثّر على ما يقرب من 100 ألف مسافر في كلّ أنحاء البلاد وعلى الرحلات الدوليّة. والميكانيكيّون البالغ عددهم نحو 680 والذين تُعتبر عمليّات التفتيش والإصلاح اليوميّة التي يجرونها ضروريّة لعمليّات الطيران، بدؤوا إضراباً عن العمل مساء الجمعة، وفشلوا في التوصّل إلى اتّفاق بشأن الأجور وظروف العمل.

مال وسياسة

أشعل اكتساح اليمين انتخابات فرنسا مخاوف من اشتباك بين باريس وبقية العواصم الأوروبية مصدرها قلق المستثمرين، وبدا محرّكاً أساسياً بحركة الأسواق المالية مع مستهل تداولات الأسبوع الجاري

ذُعر استثماري أوروبي

أسواق المال قلقة من اجتياح اليمين الفرنسي

باريس ـ **العربي الجديد**

ما إن ظهرت نتائج الانتخابات الفرنسية وما أفضت إليه من اكتساح واضح لليمين المتطرّف حتى سادت مباعث القلق على عدة مستويات، سواء في الداخل الفرنسي وطبيعة اتجاه السياسات المالية والنقدية في المرحلة المقبلة، أو على مستوى السوق الأوروبية ككل، مع بروز عوامل قلق جدية يرصدها المحللون على مستوى علاقة باريس ببقية العواصم وجاذبية الاقتصاد الأوروبي بأسره في عيون المستثمرين، فضلاً عن انعكاس نتائج الانتخابات في الأسواق المالية، خاصة في أسواق النفط والعملة والأسهم والسندات.

ومن بين الخبراء الذين تثير مجريات الانتخابات قلقهم المدير الإداري لاستراتيجية الاستثمار في «أو سي بي سي» (OCBC)، فاسو مينون، الذي نقلت عنه «رويترز» قوله يوم الاثنين، إن «المستثمرين يشعرون بالقلق من أنه إذا فاز حزب التجمع الوطني اليميني المتطرف بزعامة مارين لوبان بالأغلبية، فإن ذلك قد يمهّد الطريق أمام فرنسا للاشتباك مع الاتحاد الأوروبي، الأمر الذي قد يعطل أسواق اوروبا وعلمة اليورو بحدة»، فيما قال محلل السوق في «آي جي» (IG) تووي سيكامور إن «هناك شعوراً بالارتياح، لأن الجولة الأولى من الانتخابات الفرنسية لم تكن لمصلحة لوبان تماماً كما أشارت استطلاعات الرأي». ويشعر المستثمرون بالقلق من أن الحكومة الفرنسية الجديدة التي يقودها حزب التجمع الوطني أو الجبهة الشعبية الجديدة اليسارية ستتبع سياسة مالية توسعية من شأنها أن تؤدي إلى عجز متضخم في الموازنة العامة. وفي هذا الصدد، نقلت شبكة «بلومبيرغ» الأميركية أمس الأحد، عن استراتيجي السوق العالمية في بنك جيه بي مورغان لإدارة الأصول، فنسنت جوفينز، قوله: «بالنسبة لي، لا يزال الأمر في حالة انتظار وترقب، ويجب أن أقول إنني مندهش بعض الشيء من ردة فعل السوق»، محذراً من أن السياسات المالية لكلا المعسكرين مدمرة للاقتصاد الفرنسي وآفاق الديون الفرنسية. بالنسبة للمستثمرين، فإن علاوة العائد على السندات الفرنسية مقارنة بالسندات الألمانية هي علامة على المخاطر التي تهدد موازنة فرنسا، ومع بلوغ نسبته 5,3% من الناتج المتوقع هذا العام، فإن العجز يتجاوز بكثير نسبة 3% من الناتج الاقتصادي المسموح بها بموجب قواعد الاتحاد الأوروبي، بينما من المتوقع أن ترتفع ديون فرنسا إلى 112% من الناتج الاقتصادي في عام 2024، وفقاً لأحدث تقارير صندوق النقد الدولي. وفي هذا السياق، تنقل «بلومبيرغ» عن الخبيرة الاستراتيجية في مؤسسة «ميزوهو» إيفلين غوميز ليختي قولها: «بينما نتوقع بعض التقلص في فروق أسعار السندات (OAT-BUND)، لا يزال الغموض يكتنف المستقبل. ويشير تحليلنا إلى أن أي تشديد كبير سيكون غير مستقر نظراً لديناميكيات مثيرة للقلق بخصوص القدرة على تحمّل فرنسا الديون». لكن إذا ما بدأت التحالفات التي تم تشكيلها لمنع لوبان من الإمساك بزمام السلطة المطلقة، فمن المرجح أن تتعافى الأسواق الفرنسية، وفقاً لمديرة الأبحاث في «إكس تي بي» (XTB) كاثلين بروكس التي قالت لشبكة «بلومبيرغ» إن ما يحصل «قد يجعل من الصعب إنجاز أي شيء في البرلمان الفرنسي الحالي، وهو بالضبط ما تتوقعه الأسواق». لكن مع ذلك يحذر الاستراتيجيون من احتمال حدوث تقلبات مستقبلاً، حيث تصبح الحسابات الانتخابية معقّدة في جولة الإعادة، ويشير البعض إلى أن البرلمان المعلق قد لا يكون أفضل بكثير لمالية البلاد من حكومة يمينية متطرفة. وحول هذه النقطة، تقول كبيرة الاستراتيجيين في الأصول المتعددة لدى شركة «ستيت ستريت غلوبال ماركتس» ماريا فايتمان: «لديك وضع بين برلمان معلق وحكومة يمينية متطرفة، لذلك لا بُعد أي منهما جذاباً، فأنا نفسي سابقي خارج فرنسا». ولم يتأخر صدى نتائج الانتخابات الفرنسية عن الترّدد في أسواق المال مع بداية تعاملات الأسبوع الجاري أمس الاثنين، حيث ارتفعت الأسهم الأوروبية وسط تصدر للأسهم الفرنسية، ليقفز المؤشر كاك 40 الفرنسي 2,6% متفوقاً على مؤشرات أسواق المنطقة بدعم من أداء البنوك الرئيسية ومنها «بي إن بي باريبا» و«سوسيتيه جنرال» و«كريدي أغريكول» التي تراوحت مكاسبها بين 4,8% إلى 7,9%. وساهم ذلك في صعود المؤشر ستوكس 600 الأوروبي 1% خلال التعاملات بعد أربع جلسات متتالية من الخسائر. كما ارتفع اليورو أمس، بينما يكافح بين للابتعاد عن أدنى مستوياته في 38 عاماً. وارتفع اليورو، الذي انخفض نحو 0,8% منذ دعا الرئيس إيمانويل ماكرون لإجراء الانتخابات في 9 يونيو/ حزيران الماضي، 0,4% إلى 1,0756 دولار، بعدما لامس أعلى مستوى في أسبوعين في وقت سابق من الجلسة. وانخفض مؤشر الدولار 0,11% إلى 105,61، بعدما سجل في وقت سابق أدنى مستوى في أسبوع.

وادت حالة عدم اليقين بشأن توقعات أسعار الفائدة الأميركية إلى إبقاء الأسهم الآسيوية مستقرة أمس، في حين ارتفع اليورو بعد فوز اليمين المتطرف في الجولة الأولى من التصويت المفاجئ في الانتخابات الفرنسية المفاجئة، وإن كان بحصة أقل من توقعات بعض استطلاعات الرأي. وفي أسواق السلع الأساسية، ارتفعت سعر برميل النفط، مع صعود العقود الآجلة لخام برنت بنسبة 0,39% إلى 85,33 دولاراً، وارتفعت العقود الآجلة لخام غرب تكساس الوسيط الأميركي بنسبة 0,39% إلى 81,86 دولاراً.

محاذير على اليورو ومخاطر السندات

تعقيبا على نتائج الانتخابات الفرنسية، يقول استراتيجيّ الاصول المتعددة لدى «إم إل اي فى» (MLIV) فين رام لشبكة «بلومبيرغ» انه اذا كان التحالف اليساري يهدف الى منع تجمّع مارين لوبان من الحصول على الاغلبية في الجولة الثانية الحاسمة، فان ذلك سيكون له آثار واسعة النطاق على علاوة مخاطر السندات، بل وعلى اليورو. اما اذا كانت النتيجة لصالح حكومة اكثر وسطية، فسيكون ذلك إيجابيا للعملة ويبشر بعلاوة مخاطر اقل.

يعبر أمام ملصق انتخابي لمارين لوبان في باريس، 23 يونيو 2024 (إريعون هازن/ Getty)

حكومة يمينية فرنسية قد تتبع سياسة توسعية تفاقم عجز الموازنة

أزمة تعصف برواتب المتقاعدين والمدخرين في إسرائيل

مصائب الإسرائيليين لا تنتهي تارة بسبب عدوانهم وطوراً نتيجة الفساد وسوء الإدارة

القدس المحتلة ـ **العربي الجديد**

تبرز قضية «سلايس» (SLICE) الآن، باعتبارها أكبر مشكلة معاشات تقاعدية في تاريخ الاحتلال الإسرائيلي، إذ إنها تتعلق بأكثر من 800 مليون شيكل (213,2 مليون دولار) لا يُعرف مكان ما لا يقل عن 500 مليون شيكل منها. وهذا ما نقلته الجريدة اليومية غلوبس GLOBES التي تحدّثت إلى أشخاص وقعوا ضحية «سلايس» واطلعت على الإجراءات المتخذة ضدها، بعدما فقد هؤلاء أرصدتهم المالية بين عشية وضحاها. (الدولار = 3,753 شواكل). يأتي ذلك فيما يعاني المتقاعدون الذين لا يستطيعون الوصول إلى أموالهم مالياً وعقلياً، على حد تعبير الصحيفة. ولا يحظون باهتمام كبير من السياسيين المتناحرين في ما بينهم على خلفية العدوان المستمر على الفلسطينيين والمواجهة المستعرة في شمال فلسطين المحتلة مع مقاتلي حزب الله. وفجرت قضية «سلايس» أزمة على نطاق أوسع تطاول 4,3 مليارات شيكل (1,146 مليار دولار) من معاشات تقاعد ومدخرات تابعة لـ105 آلاف شخص تراكمت على مدى سنوات عديدة، وقد تم الآن حظر وصولهم إلى الأموال تماماً، وليس واضحاً مطلقاً بالنسبة للآلاف منهم ما إذا كانوا سيحصلون على أموالهم مجدداً أم لا. فكيف بدأت الحكاية؟

في فبراير/ شباط 2022، بدأت هيئة أسواق المال والتأمين والادخار داخل دولة الاحتلال تتلقى شكاوى بشأن «سلايس»، حيث قال المدخرون إن وكلاء التأمين باعوا لهم قروضاً مقابل تحويل أموالهم إلى الشركة المتخصصة بإدارة صناديق الادخار. وبعد ستة أشهر، جرى تقديم طلب لرفع دعوى جماعية، وبعد شهرين آخرين ذكرت «غلوبس» أن هيئة أسواق المال والتأمين والادخار دهمت مكاتب الشركة وفتحت تحقيقاً بشأن الشكاوى.

لكن رغم هذه الشكاوى، جددت الهيئة ترخيص شركة «سلايس» لبيع المنتجات الادخارية والاستثمارية في نوفمبر/ تشرين الثاني 2023. وفي نقاش في الكنيست الأسبوع الماضي، قال ممثلون عنها إن التجديد «فني». لكن بالنسبة لبعض المدخرين، كانت تلك الخطوة بمثابة مؤشر على أن الأمور تسير على ما يبدو بشكل صحيح. وما لبث الغطاء أن رُفع عن السياسة بعد شهر تقريباً، وقررت الهيئة التنظيمية إقالة كبار مديري الشركة وسلمت شركة «سي بي إيه إفي ساندروف» (CPA EFI SANDROV) مهمة إدارتها، فضلاً عن اتخاذها قراراً بتجميد أنشطتها كافة.

ومنذ ذلك الحين، بدأت الأبعاد الكاملة للقضية تتضح، إذ إنّ «سلايس» هي شركة لإدارة صناديق الادخار الرقمية ومملوكة لعائلتي «غولدبيرغ» GOLDBERG و«توكاتلي» TOCATLY وقدمت نفسها على أنها شركة متخصصة في صناديق الادخار المُدارة شخصياً (IRA)، وهذا النوع من الصناديق هو منتج ادخاري ينبع للمدّخرين السيطرة الكاملة على إدارة استثماراتهم، على عكس «المنتجات الجاهزة» للمؤسسات المالية والتي تقدم مسارات استثمارية موحدة لجميع العملاء. ومن أصل 4,3 مليارات شيكل تديرها الشركة، ثمة 3 مليارات في هذه الصناديق. وتنقسم الأموال الموجودة في «سلايس» إلى ثلاث درجات من المخاطر. الأولى، صناديق التقاعد التقليدية البالغة قيمتها 1,2 مليار شيكل، والتي يبدو أنها لم تتضرر، وقد وافقت المحكمة على بيع هذه الأموال، وهي في انتظار المشتري. والثانية ما يُسمّى «الصناديق البيضاء» بقيمة 2,2 مليار شيكل في الصناديق المدارة شخصياً. وتعتقد «سي بي إيه إفي ساندروف» أن هذا الجزء تمت إدارته بشكل صحيح.

أما المبلغ المتبقي، وهو 890 مليون شيكل، فهو الذي تكتنفه أعلى درجات المخاطر وموجود في «الصناديق الحمراء»، وقد جرى استثمار هذه الأموال في صناديق حساب الاستجابة العاجلة، لكن وُجّهت أساساً إلى صناديق خارجية يُخشى أنها لم تتم إدارتها بشكل صحيح. وفي الوقت الحاضر، ليس من الواضح ما حدث لهذا المبلغ، فحتى الآن، عُثر على 60 مليون شيكل فقط. لكن قرار التجميد المتخذ شمل جميع أموال «سلايس» على جميع المسارات الاستثمارية وعلى كافة درجات المخاطرة، وبالتالي، أصبح المدخرون عاجزين عن الوصول إليها لمدة ستة أشهر.

ويصف العديد من الأشخاص المتضررين الذين تحدثت «غلوبس» إليهم الأضرار المالية والنفسية والصحية الشديدة، لا سيما الأرق والشعور بالانفصال عن بيئتهم واللجوء إلى الحبوب. فقد انفتح «صندوق باندورا» هذا في الوقت نفسه الذي اندلعت فيه الحرب.

الأزمة تطاول 1,146 مليار دولار من معاشات تقاعد ومدخرات

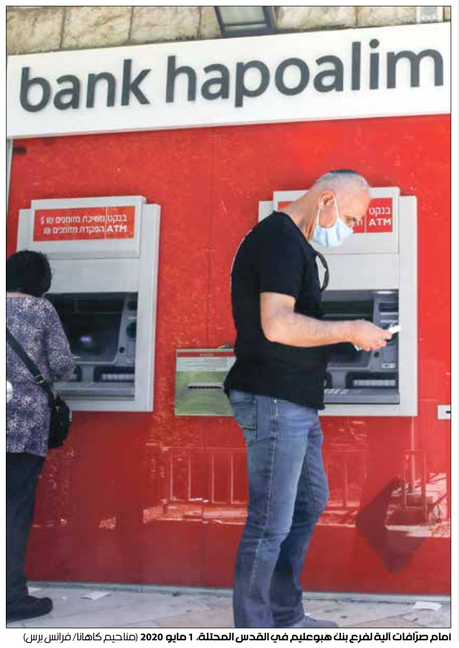

أمام صرّافات آلية لفرع بنك هبوعليم في القدس المحتلة، 1 مايو 2020 (مناحيم كاهانا/ فرانس برس)

روسيا: معوقون لتعويض نقص العمالة

موسكو ـ **رامي القليوبي**

مع إطالة أمد الحرب في أوكرانيا وذهاب مئات آلاف الذكور إلى الجبهة للقتال، تنظر روسيا إلى فئة ذوي الاحتياجات الخاصة في سن العمل باعتبارها من المصادر المحتملة لتعويض نقص الأيدي العاملة في سوق العمل الروسية، وفق ما جاء في مشروع رؤية الارتقاء بعمالة ذوي الإعاقة حتى عام 2030 من إعداد وزارة العمل الروسية، الذي أوردت صحيفة «ار بي كا» الروسية جانباً منه أمس الاثنين. واليوم، يغيب نحو ثلاثة أرباع المعوّقين في سن العمل عن سوق العمل نظرا لـ«انعدام رغبتهم في الالتحاق بالوظائف المتاحة» و«عدم اهتمام أرباب العمل بصورة كافية في توظيف ذوي الإعاقة»، وفق الوثيقة. وتقترح الرؤية مجموعة من التدابير لإشراك ذوي الاحتياجات الخاصة في العمل، ومن بينها إعفاء المعوّقين من الفئة الأولى (تضم أنواع الإعاقة المستديمة الأكثر خطورة) من ضريبة الدخل، وامتيازات للشركات الموظفة لهم، والدعم المالي عند تأسيس الشركات، وغيرها.

وتهدف الرؤية إلى توفير فرصة التحقيق المهني الذاتي للمعوّقين، إذ قال ناطق باسم وزارة العمل لـ«ار بي كا»: «في الوقت الحالي، بلغت الرؤية والإجراءات المقترحة فيها والمكملة للقرارات السارية مرحلة الإعداد. تشارك في هذا العمل الوزارات

نقص العمالة وصل إلى 4,8 ملايين شخص عام 2023

موظفون داخل قطار قيد الإنشاء في مصنع أورال بفيرخنيايا بيشما، روسيا، 15 فبراير 2024 (Getty)

المعنية واتحادات أرباب العمل ومنظمات اجتماعية واستشارية».

وبلغ عدد المعوّقين في سن العمل في روسيا 4,2 ملايين شخص وفقاً لبيانات عام 2023، وغالبية هؤلاء من الفئتين الثانية (39,8%) والثالثة من الإعاقة (45,2%)، وهم بذلك «قادرون على العمل في حال توفرت الظروف المؤاتية». إلا أن مستوى عمالة المعوّقين في روسيا لا يزال منخفضاً حالياً ولا يتخطى 28%. وليست مشكلة نقص العمالة في روسيا موضوعاً مستجداً الآن. ففي أواخر العام الماضي، نقلت صحيفة إزفيستيا عن خبراء وأبحاث من معهد الاقتصاد التابع للأكاديمية الروسية للعلوم قولهم إن روسيا تعاني نقصاً حاداً على هذا الصعيد، وأشارت إلى أن النقص تجاوز، حينها، سقف 4,8 ملايين عامل وموظف عام 2023، وتوقعت أن تستمر هذه المشكلة بشكل حاد عام 2024، وذلك بعدما قالت مافحافظة البنك المركزي إلفيرا نابيولينا، في نوفمبر/ تشرين الثاني 2023، إن تراجع القوى العاملة في روسيا يهدد النمو الاقتصادي، في وقت تضخ فيه موسكو موارد مالية ومادية في الجيش.

آنذاك، نقلت صحيفة إزفيستيا عن معد البحث نيكولاي أخابكين قوله إن نقص العمالة زاد بشكل حاد في عامي 2022 و2023، مشيرة إلى أن الطلب مرتفع بشكل خاص على السائقين وعمال المتاجر. وبحسب البيانات الرسمية التي نقلتها الصحيفة، زاد عدد الوظائف الشاغرة إلى 6,8 بحلول منتصف عام 2023، ارتفاعاً من 5,8% قبل عام. ونقلت الصحيفة عن خلاصات بحثية أنه «إذا وسّعنا البيانات التي قدمتها روستات (وكالة الإحصاء الرسمية) لتشمل قوة العمل بأكملها، فإن نقص العمالة في 2023 يصل مبدئياً إلى 4,8 ملايين شخص».

رؤية

الحرب على غزة تكشف فقر الجامعات العربية والإسلامية

عبد الحافظ الصاوي

فقر متعدد الأبعاد تعانيه الجامعات في الدول العربية والإسلامية، كشفت عنه حرب الإبادة التي تمارسها إسرائيل على غزة، منذ ما يقرب من تسعة أشهر، تحت سمع وبصر العالم، وفي ظل انحياز ودعم كاملين من أميركا ودول غربية لصالح ما تمارسه دولة الاحتلال من حرب إجرامية في غزة.

أبعاد الفقر الذي تعانيه الجامعات في الدول العربية والإسلامية، تمثل في حالة الصمت شبه المطبق الذي عم تلك الجامعات، فلم تتحرك الشبيبة الطلابية، لتعبر عن غضبها تجاه الممارسات الإسرائيلية من قتل الأطفال والنساء، وهدم البيوت وتجريف الزرع وغيرها من سياسة الأرض المحروقة في غزة.

بينما جامعات عدة في أميركا وأوروبا وآسيا، خرج طلابها في مظاهرات احتجاجية، تعددت مظاهرها، لتعكس صورة كاشفة لزيف الإعلام الصهيوني والأميركي، وأحدثت مظاهرات طلاب الجامعات بأميركا والغرب، حالة من الحراك السياسي الداخلي بهذه الدول، كان من نتيجته إحداث حالة من الوعي بالقضية الفلسطينية، لدى جزء كبير من شعوب هذه الدول.

ولم يكن حراك الجامعات قاصرًا على الطلاب، بل شمل الأساتذة، وتصاعد الحراك ببعض الجامعات، إلى أن طالب بعض الأساتذة بسحب الثقة من تولي نعمت شفيق رئاسة جامعة كولومبيا، وقد شارك الأساتذة الطلاب في مطالبهم الاحتجاجية، سواء على ممارسات إسرائيل، أو تقديم الدعم الأميركي لها، أو وجود استثمارات لتلك الجامعات في إسرائيل، أو في شركات تدعم إسرائيل. ومن الأبعاد الأخرى التي أظهرت فقر الجامعات العربية والإسلامية، حديث طلاب أميركا، عن استثمارات جامعاتهم، وأنه لا بد من عدم مساهمتها في دعم اقتصاد دولة تمارس القتل والإبادة، وهنا يكمن الشاهد محل مقارنة الجامعات في الدول العربية والإسلامية من جهة، وجامعات أميركا والغرب من جهة أخرى. للأسف الجامعات في الدول العربية والإسلامية تعتمد بشكل رئيس على التمويل الحكومي، والذي عادة ما يكون غير كاف، ويقتصر بنسبة كبيرة على رواتب الأساتذة والكوادر الإدارية المساعدة، وقلما تجد جامعة لديها وقفًا يمكنها من خلاله أن تنفق على أبحاثها العلمية، أو يمكنها توظيفه بشكل أكبر في استثمارات خارجية، تدر عليها ربحًا أفضل، تستطيع من خلاله الاستمرار في أداء رسالتها.

حتى الجامعات في الدول العربية والإسلامية التي أنشئت في بداية القرن العشرين أو أواخر القرن التاسع عشر، وكانت لها أوقاف تساعد في استقرار قرارها العلمي والإداري والسياسي، سيطرت عليها حكومات ما بعد النصف الأول من القرن العشرين، بما يضمن تجريد هذه الجامعات من أي موارد مالية ذاتية، وبما يجعل تلك الجامعات في حالة تبعية حتمية للحكومات.

بينما الأخبار التي حملتها لنا العديد من وكالات الأنباء، ووسائل الإعلام، عن استثمارات الجامعات الأميركية التي شهدت احتجاجات على الحرب الإسرائيلية على غزة، وتمسك طلابها بسحب استثمارات جامعاتهم من الشركات الإسرائيلية، أو الشركات الداعمة لإسرائيل، كانت بحدود ألف مليار دولار. فمثلًا جامعة كاليفورنيا لديها أصول مالية تقدر بنحو 175 مليار دولار، توظف 20% منها في إسرائيل أو شركات داعمة لدولة الاحتلال، وكذلك جامعة كولومبيا لديها استثمارات بنحو 32 مليار دولار، منها نسبة أقل من 10% مستثمرة في إسرائيل أو شركات داعمة لها، أما جامعة هارفارد التي تعتبر نموذجًا بارزًا للاستثمار الوقفي في تمويل الجامعات فلديها استثمارات تزيد عن 50 مليار دولار. ويلاحظ أن استثمارات جامعات أميركا لدى إسرائيل أو الشركات الداعمة لها، تتركز في مجال السلاح والتكنولوجيا، وهي أمور مهمة جدًا، ليس فقط لعائدها المالي، ولكن لدورها في تطوير التكنولوجيا في إسرائيل، وكذلك امتلاكها أحدث الأسلحة.

ينقلنا واقع الاستثمارات في الجامعات الأميركية، إلى أسئلة مهمة تتعلق بحالة الفقر والتخلف التي تعيشها جامعاتنا، وإن كانت الجامعات الأميركية لا تعتمد فقط على التمويل الوقفي، أو التبرعات، ولكنها تحصل كذلك على دعم حكومي. على الجانب الآخر، فالجامعات العربية والإسلامية، مكبلة بقوانين للتصرف فيما يتكون لديها من فوائض مالية، بأن تلزم هذه الجامعات باستثمار تلك الفوائض، إن تحققت، في أذون وسندات الحكومات. وعلى كل يمكننا أن نسأل: كم من الجامعات العربية والإسلامية، تعلن عما لديها من أصول مالية، وما هو موقف صناديقها الاستثمارية إن وجدت، وكيف يتم التصرف فيها، أو في الأرباح التي تتحصل عليها؟ أذكر أن تجربة إحدى الجامعات في دولة عربية، كان لها نشاط تجاري في عسل النحل، وتم القبض على رئيس الجامعة الذي روج لمشروع العسل بجامعته، بقضية فساد كبيرة. وبين مشروعات العسل، أو الأمن الغذائي، أو مشروعات التعليم المفتوح، نجد استثمارات الجامعات الأميركية والغربية في مجال التكنولوجيا والسلاح!

هل تمتلك إحدى الجامعات العربية والإسلامية، استثمارات تؤثر كمًا ونوعًا على مقدرات دول أو شركات، كما هو واقع الجامعات الأميركية؟ لنتخيل لو أن إحدى الجامعات العربية والإسلامية تمتلك استثمارات بمليارات الدولارات في دولة أو شركة لها موقف معارٍ لدولة إسلامية، وبخاصة إذا كانت هذه الاستثمارات في مجالات السلاح والتكنولوجيا، بلا شك أن وجود مثل هذه الحالة يمثل ورقة ضغط قوية يمكنها إحداث تغيير حقيقي في واقع المسلمين والحرب. فحسب احصاءات عام 2021، فإن العالم العربي يمتلك 1340 جامعة، وهو عدد يمثل نسبة تقترب من 50% من جامعات أميركا، بغض النظر عن العدد، فإن الكيف في هذا النوع هو المعول عليه، فالجامعة يجب أن تكون ثرية، ماديًا وعلميًا، حتى تمثل مركز ثقل في محيطها الجغرافي القُطري، بل والإقليمي والعالمي.

ورأينا الواقع المر في الجامعات العربية والإسلامية، من حيث عزلها عن الشركات وقطاعي الصناعة والزراعة، فلا يوجد رابط بين تلك الجامعات والاحتياجات العلمية لتطوير إنتاج قطاعات استراتيجية مثل الصناعة والزراعة.

فغالبية هذه القطاعات تعتمد على استيراد احتياجاتها من مستلزمات الإنتاج، أو من العدد والآلات وقطع الغيار، ومن هنا تكرس الفقر المالي والعلمي بالجامعات العربية والإسلامية، حتى أن خريجي هذه الجامعات، يعانون من قلة فرص التدريب في سنواتهم النهائية، عندما تشترط بعض الكليات خضوع خريجيها لبرامج تدريبية بالشركات.